

"المال" تحضّر أجوبة لتساؤلات تشترطها "الفاريز" رفع السرية عن حسابات المصارف وهيكلية "المركزي"

موريس متى

مراسلات عدة حصلت بين وزارة المال وشركة التدقيق "ألفاريز أند مارسال" في الاسابيع الأخيرة، بعدما اتخذت الشركة قراراً بالعدول عن فسح عقدها مع الدولة اللبنانية واستئناف مهمة التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان، ضمن عقد جديد وشروط أكدت الشركة ان التزام السلطات اللبنانية بها امر اساسي لإنجاح مهمتها. إتفقت وزارة المال و"ألفاريز أند مارسال" على ضرورة توقيع عقد جديد، فيما يبقى للشركة ان تقرر ما إذا كانت تريد توسيع مهمتها لتشمل، الى التدقيق في حسابات مصرف لبنان، اجراء التدقيق الجنائي في حسابات الوزارات والمصالح المستقلة والصناديق والمؤسسات العامة إنطلاقاً مما أوصى به رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وطالب به المجلس النيابي.

وأتى تمرير المجلس في جلسته التشريعية في 20 كانون الاول الفاتت قانون رفع السرية المصرفية عن كل من تعاطى الشأن العام من مصرف لبنان والوزارات والإدارات العامة لمدة سنة، ليحفز شركة "ألفاريز" على إعادة النظر في موقفها والعدول عن قرارها لناحية العودة الى العمل لإنجاز المهمة التي اوكلت اليها ضمن العقد الموقع بينها وبين وزارة المال. في المبدأ أبلغت "ألفاريز" الوزارة قرارها بحجة عدم تمكنها من الحصول على كل المعلومات والمستندات المطلوبة من مصرف لبنان. لكنها عادت وربطت هذه الموافقة بضرورة ان تجيب السلطات اللبنانية، وتحديدًا وزارة المال، عن مجموعة تساؤلات أكدت "#الفاريز" انها ستساعد في اتخاذ قرارها النهائي، إن من حيث إعادة توقيع عقد جديد مع الحكومة اللبنانية مفوضاً بوزارة المال لإنجاز التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان، او لجهة توسيع هذه المهمة لتشمل حسابات الوزارات والمصالح المستقلة والصناديق والمؤسسات العامة. في 20 كانون الثاني الجاري، حمل وزير المال غازي وزني الى رئيس الجمهورية ملفاً ضم كل المراسلات التي تمت بين الوزارة والشركة، وبينها قرار "الفاريز" العودة الى لبنان ضمن الشروط الجديدة التي يجب الاتفاق عليها.

في المراسلات التي حصلت "النهار" على بعض المعلومات التي وردت فيها، طرحت شركة التدقيق الجنائي 4 تساؤلات اساسية على السلطات اللبنانية، مؤكدة ان قرارها النهائي سيبنى على اساس الاجوبة التي ستحصل عليها في هذا السياق. وفي التفاصيل، سألت "الفاريز" أولاً عما إذا كان القانون الذي اقره المجلس النيابي لناحية تعليق السرية المصرفية لمدة سنة واحدة لغايات التدقيق الجنائي يسمح للشركة بالاطلاع على حسابات المؤسسات الخاصة لدى مصرف لبنان. وما قصدته الشركة هنا هي حسابات المصارف لدى مصرف لبنان. كما عادت الشركة لتسأل عن مصير لائحة المعلومات والمستندات التي كانت طلبت الحصول عليها من مصرف لبنان، وما إذا كانت الدولة اللبنانية، وإنطلاقاً من القوانين المرعية الاجراءات، وما أقر في المجلس النيابي لناحية رفع السرية المصرفية لغاية إنجاز التدقيق الجنائي، ستلتزم تأمينها، وما إذا كان مصرف لبنان سيلتزم هذه المرة تأمينها كلها من دون اي إستثناء والتحجج بأي من القوانين اللبنانية ومنها قانون النقد والتسليف وقانون السرية المصرفية. ومن التساؤلات التي أرسلتها "ألفاريز" أند مارسال" الى وزارة المال، تعهد السلطات اللبنانية، وتحديدًا مصرف لبنان، الموافقة على تأمين المعلومات التي تطلبها الشركة في ما يخص هيكلية مصرف لبنان التنظيمية وآلية عمله وإدارته وغيرها من المعلومات الخاصة بعمله. أما النقطة الثالثة التي أصرت شركة التدقيق الجنائي على الحصول على جواب من وزارة المال حولها، فتتعلق بمصرف لبنان، حيث طلبت الحصول على موافقة "المركزي" للولوج الى نظام التدقيق المحاسبي للمصرف، والعودة بالحسابات سنوات الى الوراء يحددها العقد الموقع بين الحكومة اللبنانية والشركة.

بعد اكتمال المراسلات بين الوزارة و"ألفاريز أند مارسال" وعرض كل التساؤلات التي حملتها الشركة للسلطات اللبنانية، راسل الوزير وزني هيئة التشريع والاستشارات لأخذ رأيها لناحية تفسير قانون تعليق السرية المصرفية لمدة سنة واحدة لغايات التدقيق الجنائي وما إذا كان إقراره يسمح للشركة بالاطلاع على حسابات المصارف لدى مصرف لبنان، فأنتت خلاصة إستشارة الهيئة أن قانون سرية المصارف يتناول حسابات زبائن المصارف وليس حسابات المصارف، وان تعليق العمل بالقانون يُقصد به رفع السرية المصرفية عن كل الحسابات لدى مصرف لبنان، والتي تحميها السرية المصرفية، أي حسابات زبائن "المركزي"، وهم بحسب المادة 82 من قانون النقد والتسليف: القطاع العام، المصارف والمؤسسات المالية المقيمة في لبنان، المصارف المركزية والمصارف والمؤسسات المالية في الخارج والمؤسسات المالية الدولية. وتشير المعلومات الى ان موقف وزني من هذه المراجعة يأتي إنطلاقاً مما أوصت به هيئة التشريع والاستشارات. أما في ما يتعلق بحصول الشركة على ضمانات وتعهد من مصرف لبنان، اضافة الى ولوجها نظام التدقيق المحاسبي للبنك المركزي، كما الحصول على معلومات تتعلق بهيكليته، فقد علمت "النهار" ان وزني راسل الحاكم رياض سلامة بما تقدم، وهو ينتظر رد "المركزي" في الايام المقبلة، فيما أكدت المعلومات لـ"النهار" ان المديرية القانونية في مصرف لبنان والمديريات ذات الاختصاص بدأت درس الطلب ليأتي رد مصرف لبنان في الايام المقبلة. وعند حصول وزارة المال على رد منه، يقوم وزني بتحضير كتاب مفصل يرد على كل التساؤلات التي وضعتها شركة "الفاريز" أمام السلطات اللبنانية لتحديد مسار التعاون لناحية العودة لإنجاز التدقيق الجنائي في حسابات "المركزي"، فيما تؤكد مصادر وزارة المال انها تنتظر ايضاً رداً من "الفاريز" حول ما إذا كانت مستعدة لتوسيع مهمتها لتشمل حسابات الوزارات والمصالح المستقلة والصناديق والمؤسسات العامة، ام ستكتفي بـ "المركزي"، لتقوم بعدها وزارة المال، وضمن التفويض المعطى لها من الحكومة، بالتحضير للمناقصة وصولاً الى التعاقد مع شركة تدقيق جديدة لإنجاز المهمة المطلوبة.